



مجلس التنمية الصناعية

الدورة السادسة والثلاثون

فيينا، ٢٣-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

البرنامج والميزانيتان، ٢٠١٠-٢٠١١

أرصدة الاعتمادات غير المنفقة

اقتراح منقح من المدير العام

تُقدّم هذه الوثيقة للدول الأعضاء، عملاً بالاستنتاج ٣/٢٠٠٩، الفقرة (د)، اقتراحاً منقحاً بشأن استخدام المبلغ المتبقي من أرصدة الاعتمادات غير المنفقة.

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً- خلاصة وافية
٤	ثانياً- الاستثمار في إدارة التغيير
٤	ألف- مقدمة
٧	باء- طريق المضي قدماً
٨	جيم- استراتيجية إدارة التغيير
٩	دال- النتائج المتوقعة

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. ويرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



الصفحة

١١	هـ- خريطة الطريق
١١	واو- الخطة المالية
١٢	ثالثا- الاستثمار في برامج التعاون التقني ذات الأولوية
		ألف- الصندوق الاستثماري رقم ١: زيادة الأمن الغذائي عن طريق تعزيز التجارة الزراعية
١٤	والصناعة الزراعية
١٥	١- المشكلة
١٦	٢- مبادرة اليونيدو
١٧	٣- النواتج
١٧	٤- الأنشطة
١٧	٥- الحصيلة المتوقعة
١٨	باء- الصندوق الاستثماري رقم ٢: الطاقة المتجددة في الأنشطة المنتجة
١٩	١- المشكلة
٢٠	٢- مبادرة اليونيدو
٢١	٣- النواتج
٢١	٤- الأنشطة
٢٢	٥- الحصيلة المتوقعة
٢٢	جيم- الجوانب الإدارية والمالية للصندوقين الاستثماريين
٢٣	رابعا- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه
		المرفقات
٢٤	الأول- النظم/المنصات الراهنة لتكنولوجيا المعلومات، تحليل الفجوات والحالة المنشودة
٢٨	الثاني- البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

أولاً - خلاصة وافية

١ - قدّمت الأمانة، في الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، اقتراحاً من أجل استبقاء أرصدة الاعتمادات غير المنفقة، المستحقة للدول الأعضاء في عام ٢٠١٠، عن طريق تعليق بنود النظام المالي لليونيدو ذات الصلة مؤقتاً. وهذا الاقتراح، الوارد في الوثيقة IDB.36/12-PBC.25/12، يرمي إلى استخدام هذه الموارد، التي بلغت ١٦,٨ مليون يورو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، في استثمارات مرة واحدة في مجالين مهمين: إدارة التغيير وإعداد وتنفيذ أنشطة محددة ذات أولوية للتعاون التقني. وقررت لجنة البرنامج والميزانية، بعد دراسة الأمر على النحو الواجب، أن يُرد للدول الأعضاء جزء من الأرصدة غير المنفقة مقداره ٦,٨ ملايين يورو، وفقاً لبنود النظام المالي ذات الصلة، وأن تقدم الأمانة للدول الأعضاء اقتراحاً منقحاً لرد أو استخدام المبلغ المتبقي من الأرصدة غير المنفقة^(١) (الاستنتاج ٣/٢٠٠٩) وتحتوي هذه الوثيقة على الاقتراح المنقح المقدم من المدير العام.

٢ - واستند المدير العام، في إعداد هذا الاقتراح المنقح، أساساً إلى ضرورة ضمان بقاء اليونيدو مستعدة لتنفيذ ولايتها والوفاء بالتزاماتها للدول الأعضاء، والمحافظة على قدرتها على تحقيق ذلك في مواجهة الظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة بسرعة. وتجدد الإشارة إلى أن العديد من الجهات الممولة الرئيسية لبرنامج اليونيدو، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية والمفوضية الأوروبية، تقوم بإدخال متطلبات جديدة، مستفيضة ومعقدة، تستلزم أن يمثل لها في غضون فترة قصيرة جميع شركائها، ومن بينهم اليونيدو. ولهذا، قامت الأمانة بدراسة دقيقة للتحديات التي يُحتمل أن تواجهها المنظمة في السنوات القادمة، وللتدابير السبّاقة التي سيتعين عليها اتخاذها للتمكّن من التصدي لهذه التحديات والتغلب عليها. وحددت بصورة خاصة حاجة عاجلة إلى استثمارات جديدة كبيرة في مجالات معيّنة ذات أولوية بغية تأمين صلاحيتها للحصول على تمويل من جهات مانحة رئيسية، وتمكّنها من المحافظة على قدراتها على توفير دعم فعال لدولها الأعضاء في جهودها الإنمائية في المستقبل المنظور.

٣ - والرأي الذي توصلت إليه الأمانة، بعد دراسة هذا الموضوع، هو أن الاستثمارات المذكورة آنفاً عاجلة ويجب تنفيذها دون إبطاء. ونظراً إلى أن الاستثمارات المطلوبة ستتم "مرة واحدة"، فإن الأموال اللازمة لها جرت العادة على توفيرها عن طريق ميزانية تكميلية. ولكن الأمانة رأت، على ضوء الحقيقة الماثلة في كون التطورات المستحقة في الاقتصاد الدولي في

(1) ستقدم الأرقام المستحقة عن بقية أرصدة الاعتمادات غير المنفقة في ورقة غرفة اجتماعات.

الآونة الأخيرة قد جعلت التمويل الإضافي أمراً عسيراً، أن استبقاء الأرصدة غير المنفقة عن طريق تعليق بنود النظام المالي ذات الصلة مؤقتاً يمثل أنسب خيار لتمويل هذه الاستثمارات.

٤- وما زالت الأمانة تعتبر عملية إدارة التغيير أهم استثمار مطلوب من المنظمة، كما ذكر في الاقتراح الأصلي المقدم في الوثيقة IDB.36/12-PBC.25/12. فإنجاز هذه المهمة سيعزز إلى حد كبير قدرات اليونيدو على التصدي للتحديات. بيد أن تنفيذها الفعال سيتطلب أيضاً إدخال عدة تعديلات على ممارسات اليونيدو وعملياتها التجارية، علاوة على احتياز وإنشاء نظام مناسب لتخطيط موارد المؤسسة. وقد استنتجت الأمانة من استعراضها الشامل لاحتياجات اليونيدو في هذا المجال، مع إعادة تقديرات دقيقة لتكاليف إنشاء نظام من هذا القبيل وتجهيزه للعمل، أن استهلال برنامج فعال لإدارة التغيير سيحتاج إلى ٨ ملايين يورو على الأقل. ولهذا فإن الاقتراح المقدم في هذه الوثيقة يتصور استثماراً بهذا الحجم في هذا البرنامج.

٥- وترى الأمانة أيضاً أنه ينبغي توفير مبلغ إضافي من الأرصدة غير المنفقة لاستهلال برامج لليونيدو يمكن أن تستجيب بشكل فعال لأزمة الأغذية ولأزمة الطاقة. وهذا المبلغ، الذي يتكون من الأموال المتبقية من الموارد المتاحة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، ومقدارها مليونان باليورو، زائداً أي مبالغ إضافية محصّلة من الأرصدة غير المنفقة بنهاية عام ٢٠٠٩، سيستخدم من أجل إعداد برامج كبيرة بشكل سريع للاستجابة لهذه القضايا الحرجة، التي يمكن تمويلها من مصادر أخرى. وهذا من شأنه أن يمكن اليونيدو من المساهمة بفعالية في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتصدي لهذه المجالات التي تعاني أزمة.

٦- وتؤكد الأمانة عن طريق هذه الوثيقة طلبها بأن يُسمح لها باستبقاء المبلغ المتبقي من الأرصدة غير المنفقة، المستحقة للدول الأعضاء في عام ٢٠١٠، بتعليق بنود النظام المالي ذات الصلة مؤقتاً. والأموال التي يتم توفيرها نتيجة لهذه العملية سوف تُستخدم، كما ذكر آنفاً، من أجل الاستثمار مرة واحدة في إدارة التغيير، مما يؤدي إلى تفادي الحاجة إلى ميزانية تكميلية، ومن أجل برامج التعاون التقني ذات الأولوية. ويرد أدناه توضيح أكثر تفصيلاً لاستخدام هذه الأموال المقترح، وذلك لتيسير مهمة الدول الأعضاء أثناء مناقشة هذا الاقتراح.

ثانياً- الاستثمار في إدارة التغيير

ألف- مقدمة

٧- لقد شهدت السنوات الأخيرة تعزيز ولاية اليونيدو - القائمة على الهدف المتمثل في ترويج التنمية الصناعية من أجل تخفيف حدة الفقر وتشجيع العولمة الشاملة للجميع والاستدامة

البيئية - فاضطلعت اليونيدو بدور أكبر في جدول أعمال التنمية العالمية. فالمنظمة الآن معترف بها بوصفها منظمة متخصصة فعالة ومناسبة للغاية لتقديم خدمات مهمة للتنمية، ولمواجهة التحديات المتضاربة للحد من الفقر عن طريق الأنشطة المنتجة، ولتعزيز اندماج البلدان النامية في التجارة العالمية، وتشجيع الاستدامة البيئية في الصناعة، وتحسين إمكانية الحصول على الطاقة من أجل التنمية.

٨- وفي هذا السياق، حدثت زيادة سريعة في الطلب على خدمات اليونيدو، وبلغت الأموال المتاحة لتنفيذ الأنشطة في المستقبل رقماً قياسياً جديداً تجاوز ٣١٠ ملايين دولار أمريكي. يُضاف إلى ذلك أن عدد برامج التعاون التقني التي يمكن تمويلها وهي في شتى مراحل التنمية، يوحي بأن أي زيادة في مستويات التأدية السنوية إلى مبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي يمكن تحقيقها بسهولة في منظور متوسط الأجل يتراوح من أربع إلى ست سنوات. بيد أن الجهات المانحة الحكومية (بما فيها المفوضية الأوروبية) وكذلك الأموال المكرّسة (مثلاً، مرفق البيئة العالمية، وبروتوكول مونتريال، والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين)، تقدم متطلبات جديدة أكثر صرامة وتعتدلاً فيما يتعلق بالطريقة التي يجب اتباعها لتنفيذ المشاريع التي تمّوها. ولهذا فقد أصبح إجراء تغييرات هامة في عمليات الإدارة ونظم المحاسبة في اليونيدو أمراً ضرورياً لتمكين المنظمة من الامتثال لهذه المتطلبات والطرائق الجديدة. وربما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأموال المكرّسة تمثل ما يزيد عن نصف التمويل الإجمالي الذي تحققه اليونيدو من أجل مشاريعها وبرامجها.

٩- ويغيّر مرفق البيئة العالمية والمفوضية الأوروبية بشكل خاص طريقة تعاونهما مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبدلاً من التركيز على العمليات والضوابط الرقابية المتعلقة بالمشاريع، فإن النهج الجديد الذي يعملان على اعتماده ينظر إلى المنظمة بكاملها وإلى عملياتها الداخلية بغية تحديد المنظمات التي يمكنهما بناء علاقة طويلة الأجل معها. وقد عمل مرفق البيئة العالمية في الآونة الأخيرة، مع جميع المنظمات الشريكة، لتحليل متطلبات كل منها بهدف ضمان أنهما جميعها تتمثل في غضون فترة زمنية معقولة إلى "المعايير الائتمانية" ذات المدى الواسع جداً، التي يطبقها المرفق. وهذه تشمل أحد عشر مجالاً مختلفاً مغطية دورة المشاريع بكاملها، وكذلك عدة مسائل منها نظام المحاسبة وآليات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية. وتعمل المفوضية الأوروبية أيضاً، مع شركائها، على ممارسة استعراض ما يُسمى "المرتكزات الأربعة" بغية ضمان اعتماد معايير مشتركة للمحاسبة ومراجعة الحسابات والرقابة الداخلية وعمليات الاشتراء.

١٠ - وهذا النهج الابتكاري يتطلب من جميع المنظمات، بما فيها اليونيدو، إدخال تعديلات كبيرة لا على آليات التشغيلية العامة والطرق التي تستخدمها لإدارة المشاريع والبرامج فحسب، بل أيضاً على نظمها الداعمة لتكنولوجيا المعلومات، التي يقتضي الوضع أن تكون متسقة اتساقاً كاملاً مع العمليات المتغيرة. وفضلاً عن ذلك، تحتاج اليونيدو إلى أن تستجيب للمتطلبات الجديدة الناجمة عن جهودها الرامية إلى تعزيز تكامل نهج الإدارة القائمة على النتائج في جميع نظمها، وللمتطلبات المتعلقة بدمج موظفيها الميدانيين التام في عملياتها المختلفة لكي يتسنى لهم القيام بدور مباشر في تأدية الخدمات من خلال الممارسة اللامركزية. فهذا جانب مهم للتكامل الأوثق على الصعيد القطري، الذي تتطلبه مبادرة توحيد الأداء، وللمشاركة الكاملة في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. وهذا سيعني بدوره إجراء تغييرات في أساليب عمل المنظمة، مثل صوغ تعريف مختلف للأدوار والمسؤوليات والمسائلة بالنسبة لجميع الموظفين المشاركين في أداء الخدمات؛ وإسناد مزيد من السلطات للموظفين الميدانيين فيما يخص كامل دورة البرامج والمشاريع؛ وإجراء تغييرات في الخطوات الخاصة بالعمليات، والتكثيف وفقاً للمخاطر المتغيرة على مستوى الاستراتيجية والتشغيل والامتثال. وبديهي أنه لا بد من اعتماد برنامج استثمار كبير لضمان تنفيذ التغييرات اللازمة في السنوات القليلة التالية، إذ بدون هذه التغييرات الفعالة المتصورة في المنظمة ونظمها، قد لا تكون اليونيدو مؤهلة للشراكة مع عدة صناديق تمويلية وجهات مانحة رئيسية في المستقبل. وبالتالي لن تكون قادرة على تحقيق إمكانيتها الكاملة بوصفها موفراً مهماً لخدمات التعاون التقني من أجل منفعة دولها الأعضاء.

١١ - والجهود المكثفة الرامية إلى الترابط فيما بين الوكالات على الصعيد القطري وفقاً لنهج "توحيد الأداء" تسفر أيضاً عن ضغوط متزايدة من أجل مواءمة ممارسات الأعمال التجارية على نطاق المنظومة بكاملها. فالحاجة إلى تحقيق هذه المواءمة تثير تحديات كبيرة لليونيدو كما ذكر في العديد من التقارير التي قُدمت إلى الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة بشأن موضوع الترابط على نطاق منظومة الأمم المتحدة بكاملها (IDB.34/7 و IDB.35/12 و IDB.36/15). وستزداد أهمية هذه المواءمة باطراد في السنوات القادمة نتيجة لاعتزام نحو تسعين بلداً استنهاض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامجها البادئة بالحركة الذاتية لتوحيد الأداء. وهذه الحقيقة تعطي اليونيدو دفعة إضافية لاستعراض وتعديل إدارة أعمالها لتيسير المواءمة المطلوبة لممارسات أعمالها.

١٢ - إن الحاجة الملحة إلى إرساء نظم وعمليات مناسبة أكدتها أيضاً عدة ملاحظات من مراجعي حسابات اليونيدو السابقين والحاليين في آخر تقريرين صدرتا في الوثيقتين IDB.35/3 و PBC.24/3* و IDB.36/8-PBC.25/8. وتشمل هذه الملاحظات على سبيل المثال ما يلي:

(أ) ينبغي تعزيز إطار الرقابة الداخلية لليونيدو في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية على السواء، ويجب اتخاذ تدابير علاجية فورية عن طريق تحديد وتحسين الإجراءات والنظم وضوابط الرقابة والإدارة (الفقرة ٩، الوثيقة IDB.35/3-PBC.24/3*؛

(ب) يتسم نظام مراقبة الأداء المالي بكونه مقصوراً إلى حد كبير على البيانات المالية ولا يدعم الوظائف المتعلقة بالموارد البشرية والاشتراء في التخطيط وصنع القرارات؛ ولهذا ينبغي حوسبة وظيفة الاشتراء بقاعدة بيانات مكرزة لجميع أنشطته، وبنظام يضيف عليه طابع مؤسسي لإصدار موافقات إلكترونية أثناء عملية الاشتراء (الفقرتان ١١-٤ و ٣-٧، ٢ في الوثيقة IDB.36/8-PBC.25/8)؛

(ج) ينبغي النظر في إرساء نظام رصد دقيق للإدارة القائمة على النتائج بغية تحسين جودة إطار الإدارة القائمة على النتائج الذي اعتمد في البرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الفقرة ٢٤ في الوثيقة IDB.35/3-PBC.24/3*؛

(د) ينبغي أن تبقى المتطلبات التشغيلية للمكاتب الميدانية موضع اهتمام لضمان سرعة وفعالية تنفيذ المشاريع والبرامج على الرغم من تنفيذ عملية الممارسة اللامركزية للمكاتب الميدانية (الفقرة ٧-٨، ١ في الوثيقة IDB.36/8-PBC.25/8).

باء- طريق المضي قُدماً

١٣ - استناداً إلى التقييمات التي أجرتها الأمانة، تحتاج المنظمة إلى استهلال استجابة سبّاقة للمطالب المتغيرة لظروف عملها، وذلك لتلبية أربع حاجات محددة:

(أ) تحسين تكامل نظم وممارسات الإدارة المختلفة للمنظمة، بما فيها إدارة المشاريع، وإدارة الموارد البشرية، وخدمات الاشتراء، والأداء المالي؛

(ب) تعزيز الصلة بين المقر الرئيسي والعمليات الميدانية للمنظمة لضمان أداء خدمات التعاون التقني التي تقدمها اليونيدو للدول الأعضاء بكفاءة وفعالية؛

(ج) زيادة مواءمة نظم إدارة اليونيدو مع النظم الإدارية للوكالات الإنمائية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بغية ضمان مستوى رفيع للترابط فيما بين الوكالات داخل إطار مبادرة توحيد الأداء،

(د) تحديث وتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في اليونيدو لتلبية هذه الحاجات.

١٤- وتعتزم اليونيدو، كما ذكر في الاقتراح الأصلي الذي قُدّم إلى الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في الوثيقة IDB.36/12-PBC.25/12، تلبية هذه الحاجات عن طريق مبادرة إدارة التغيير على نطاق المنظمة كلها، التي تهدف إلى تحقيق تحول مهم في عمليات الإدارة وآليات الأداء في المنظمة إلى الوضع المنشود بتحسين التوجّه نحو النتائج ومن خلال الفعالية والكفاءة وإدارة المخاطر. وكما ذكر في ذلك الاقتراح، فإن إرساء نظام متكامل لتخطيط موارد المؤسسة يُعتبر من صميم الجهد المقترح لتحقيق هذا التحول. فهذا النظام سيوفر لليونيدو، عن طريق استثمار استراتيجي مرة واحدة، أداة مناسبة من النوع الشائع استخدامه في عديد من المنظمات الحديثة، الأمر الذي سيؤدي إلى تكامل عمليات المنظمة على نطاق عالمي. وبما أن العديد من المنظمات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة قد اعتمدت بالفعل نظاماً مماثلاً، فإن هذا سيساعد أيضاً على تعزيز الترابط المنشود على نطاق المنظومة كلها عن طريق مواءمة ممارسات الأعمال بين الوكالات. ويوفّر المرفقان الأول والثاني معلومات عن النظم والبنية الأساسية الراهنة لتكنولوجيا المعلومات في اليونيدو، وذلك في سياق تحليل الفجوة بين الوضع الراهن والحالة المنشودة.

جيم - استراتيجية إدارة التغيير

١٥- يتمثل البعد الرئيسي لاستراتيجية إدارة التغيير التي تقترحها الأمانة في تحقيق تكامل أوثق لمركزات المنظمة الثلاثة: الناس، والهيكل، ونظم الإدارة. وتأثير الاستراتيجية المقترحة المتوقع على هذه المكونات التنظيمية الثلاثة يمكن تلخيصه على النحو التالي:

(أ) الناس: ستخلق هذه العملية ثقافة جديدة لتفويض السلطات والمساءلة، بما في ذلك خلق مهارات جديدة وممارسات عملية جديدة على أساس مخططات الأداء القائم على النتائج وشبكات اتصالات واضحة؛

(ب) الهيكل: سيتم تكييف الهيكل لزيادة طاقة الأداء، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من اللامركزية وتكامل عمليات المقر الرئيسي والعمليات الميدانية؛

(ج) نظم الإدارة: ستؤدي إعادة هيكلة إدارة الأعمال الشاملة، مع تنفيذ نظام متكامل تماماً لتخطيط موارد المؤسسة على نطاق المنظمة كلها، إلى تمكين اليونيدو من استعادة قدرات الموارد البشرية المنهكة حالياً في المهام الإدارية.

١٦- وستكون ممارسة إعادة هيكلة إدارة الأعمال المقترحة أداة تمكينية مهمة في عملية إدارة التغيير، وسوف تيسر تنفيذ الرؤية المتعلقة بإدارة التغيير، وستدعم مبادرات التغيير الراهنة، كما ستؤدي إلى تعزيز فعالية وكفاءة عمليات اليونيدو وإجراءاتها وممارساتها، بالإضافة إلى إعادة تحديد إطار المساءلة، بما في ذلك نقاط الرقابة المناسبة.

١٧- ويمثل تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة الأداة الرئيسية التي ستستفيد من ممارسة إعادة هيكلة إدارة الأعمال وستنفذ عمليات أكثر كفاءة وشفافية وبساطة. وسيؤدي نظام تخطيط موارد المؤسسة إلى تكامل المجالات الوظيفية الأربعة لإدارة المشاريع والمالية والاشتراء وإدارة الموارد البشرية تكاملاً تاماً.

١٨- وليست الاستراتيجية المذكورة آنفاً فريدة في منظومة الأمم المتحدة: ففي عام ٢٠٠٧، كانت نسبة ٧٠ في المائة من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة قد نفذت بالكامل نظم تخطيط موارد المؤسسة اعتماداً على بائعي البرمجيات الأكثر شيوعاً. وتختلف هذه النظم من حيث النطاق بحسب الاحتياجات وطرائق التنفيذ، كما تتفاوت التكاليف، فكانت بالنسبة للمنظمة البحرية الدولية ٦ ملايين دولار أمريكي، بينما كانت بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨٠ مليون دولار أمريكي.

دال- النتائج المتوقعة

١٩- ستعود عملية إدارة التغيير على اليونيدو ومساهميها الخارجيين والداخليين بنتائج ومنافع يمكن تلخيصها على النحو التالي:

النتائج والمنافع البرنامجية والمتصلة بالمساهمين:

(أ) تحسين القدرة على تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات، والاستجابة بكفاءة وفعالية للمتطلبات المتغيرة وتحديات المستقبل؛

(ب) تحسين آليات الأداء بما يكفل توفير خدمات متميزة بالجودة للجهات المتلقية في الوقت المناسب، واستدامة التدخل بهدف تحسين البرامج والمشاريع؛

- (ج) تحسين وسائل تبليغ الدول الأعضاء والجهات المانحة والجهات المتلقية، بحيث تشمل أيضاً نتائج قابلة للقياس وفقاً لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج؛
- (د) زيادة القدرة على مناولة برامج ومشاريع كبيرة ومعقدة ومنطوية على متطلبات مختلفة من الجهات المانحة؛
- (هـ) تحقيق تكامل تام للعمليات الميدانية مع عمليات المقر الرئيسي لضمان تحسين أداء الخدمات وزيادة فعالية المساهمة في مبادرة توحيد الأداء؛
- (و) تحسين أدوات الإدارة المتكاملة على نطاق المنظمة كلها لعلاقات اليونيدو مع المساهمين، بما فيهم الدول الأعضاء والجهات المانحة؛
- (ز) إرساء آلية تكفل اتساق وشفافية التبليغ والرصد على أي مستوى معين.

النتائج والمنافع التنظيمية:

- (أ) تحسين إدارة وتكامل دورات البرامج والمشاريع، وأنشطة المحافل العالمية؛
- (ب) إرساء نظام لإدارة المشاريع يكفل دعماً كاملاً لكل مرحلة في دورة برنامج ومشاريع التعاون التقني في المقر الرئيسي وعلى المستوى الميداني؛
- (ج) إعادة تصميم خدمات الدعم (مثل الاشتراء، والمالية، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات) حول دورة البرامج والمشاريع لزيادة إضافة القيمة والكفاءات والمساءلة؛
- (د) تحديث الضوابط الرقابية للمنظم مع المحافظة على سجلات مراجعة الحسابات؛
- (هـ) تحسين إدارة المخاطر وعمليات صنع القرارات الجارية، وإدخال نظم الإنذار المبكر، وأتمتة العمليات اليدوية، وتعزيز انسياب العمل الإلكتروني والتوقيعات الإلكترونية؛
- (و) تبسيط وتنميط إجراءات الأعمال؛
- (ز) إزالة النظم الزائدة عن الحاجة، خاصة النظم التي تفتقر إلى الاتصال فيما بينها مثل نظام مراقبة الأداء المالي والتطبيقات المعتمدة على الحاسوب الإطاري؛
- (ح) تحسين طبيعة الموظفين المهنية بإدخال مهارات جديدة قائمة على أفضل الممارسات وصنع القرارات؛

- (ط) تحقيق تكامل التخطيط والميزنة وأدوات التنبؤ لكي يتسنى الربط بين الأهداف الاستراتيجية والأهداف التشغيلية؛
- (ي) تشجيع التنفيذ بدافع الأعمال لتيسير تحسين النظم وأداء الأعمال العام؛
- (ك) تحسين استخدام قدرات اليونيدو التنظيمية على مستوى المقر الرئيسي وعلى المستوى الميداني لتحقيق إنجازات أكبر.

هاء- خريطة الطريقة

- ٢٠- ستُنَفَّذ استراتيجيات إدارة التغيير بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١. وتشمل خريطة الطريق ما يلي:
- (أ) تطوير استراتيجية إدارة التغيير وتوثيقها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛ وهذا ينطبق أيضاً على نطاقها وأهدافها وصوغ خطة المشاريع؛
- (ب) تنفيذ ممارسة إعادة هيكلة إدارة الأعمال الشاملة؛
- (ج) اشتراء نظام تخطيط موارد المؤسسة، والتعاقد مع الشريك في التنفيذ؛
- (د) تركيب نظام تخطيط موارد المؤسسة، وتدريب الموظفين عليه، واستخدام النظام وتوثيقه؛
- (هـ) صون استراتيجية إدارة التغيير ودعمها وتقييمها وتحسينها.

واو- الخطة المالية

٢١- يُقَدَّر أن المبلغ الإجمالي المطلوب خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيكون ٨ ملايين يورو. ويُبيِّن الجدول التالي فئات التكاليف (بملايين اليوروات) ومراحل الأنشطة المقترحة ذات الصلة بإدارة التغيير.

البند	بند الإنفاق	المجموع	٢٠١٠	٢٠١١
١	تكاليف تبديل الموظفين المعهود إليهم بعملية إدارة التغيير	٠,٥	٠,٣	٠,٢
	التكاليف الخارجية:			
٢	خبراء إدارة التغيير وإعادة هيكلة إدارة الأعمال	٠,٦	٠,٤	٠,٢
٣	الشريك في التنفيذ (استشارة)	٤,٥	٢,٢	٢,٣
٤	التدريب (استشارة)	٠,٣	٠,٢	٠,١
	المجموع الفرعي للتكاليف الخارجية	٥,٩	٣,١	٢,٨

البند	بند الإنفاق	المجموع	٢٠١٠	٢٠١١
	تكاليف البرمجيات والأجهزة الحاسوبية لنظام تخطيط موارد المؤسسة:			
٥	رسوم رخص برمجيات النظام	١,٢	١,٢	-
٦	صيانة برمجيات النظام	٠,٧	٠,٣	٠,٤
٧	الأجهزة وتركيبها	٠,٢	٠,١	٠,١
	المجموع الفرعي للبرمجيات والأجهزة	٢,١	١,٦	٠,٥
	المجموع	٨,٠	٤,٧	٣,٣

ملحوظات:

- البند ١: تكاليف تبديل الموظفين الداخليين المعهود إليهم مؤقتاً بعملية إدارة التغيير.
- البند ٢: سيقوم خبراء إدارة التغيير وإعادة هيكلة إدارة الأعمال بإسداء خدمات استشارية بتوفير إرشادات في مجالات أفضل الممارسات الخاصة بإدارة التغيير وإعادة هيكلة إدارة الأعمال.
- البند ٣: سيقوم شريك في التنفيذ، مثلاً شركة استشارية متخصصة، بتوفير خدمة محددة ونقل معارف بشأن نظام تخطيط موارد المؤسسة للفرقة الداخلية. وسيعمل الشريك أيضاً كحلقة وصل بين فرقة المشاريع وبائع نظام تخطيط موارد المؤسسة.
- البند ٤: تكاليف تدريب فرقة اليونيدو الداخلية المكرّسة لإدارة عمليات إعادة هيكلة إدارة الأعمال ونظام تخطيط موارد المؤسسة.
- البند ٥: ستغطي رخص برمجيات تخطيط موارد المؤسسات المجالات الوظيفية الأربعة: إدارة المشاريع، والمالية (بما فيها التقارير)، وإدارة الموارد البشرية (بما فيها رواتب الموظفين)، والاشتراء (بما في ذلك إدارة الموجودات والسفر). وتستند التقديرات إلى اتفاق ترخيص المشاريع، حيث يمكن استخدام برامترات مثل الميزانية التنظيمية وعدد الموظفين.
- البند ٦: تكاليف الصيانة تُقدّر بنحو ٢٢ في المائة سنوياً من رسوم ترخيص البرمجيات.
- البند ٧: تكاليف الأجهزة ستستخدم لاقتناء وتركيب أجهزة الخادوم لمرحلة الاختبار والإنتاج.

ثالثاً - الاستثمار في برامج التعاون التقني ذات الأولوية

٢٢ - شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية ثلاث أزمات منفصلة ومتتالية بسرعة، وذات أبعاد عالمية، و مترابطة في الوقت نفسه. وعلى الرغم من أنها أثرت على الجميع، فإنها أثرت بشكل خطير للغاية على أضعف المجتمعات وأضعف البلدان. فأزمة الأغذية وأزمة

الطاقة المتزامنتان تقريباً، والناجمتان عن اختلال التوازن المتزايد بسرعة بين العرض والطلب بخصوص سلعتين حرجيتين بالنسبة لحياة البشر وأهم، تهددان بشكل مباشر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤديان إلى انتكاس العديد من البلدان النامية كما تهددان أرواح الملايين. إن الأزمة الاقتصادية العالمية، التي ما زالت تنتشر، تفاقم الوضع لأن أسعار سلع التصدير الرئيسية التي ينتجها العديد من البلدان النامية انخفضت، في حين أن أسعار الأغذية، رغم تخفيضها، أصبحت أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة.

٢٣- وتوجد ضمن أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث مجموعتان محددتان من الأنشطة المترابطة، يمكن أن تسهما إسهاماً مهماً ومباشراً في معالجة حالات الطوارئ المرتبطة بالأغذية والطاقة، وأن تسهما إسهاماً مباشراً أيضاً في تخفيف حدة الفقر. وهما:

(أ) الأنشطة الهادفة إلى زيادة الأمن الغذائي من حيث توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها وسلامتها. ويشمل هذا أنشطة اليونيدو الرامية إلى تخفيض الخسائر بعد الحصاد؛ وسلسلات القيم الغذائية وتنمية الزراعة التجارية ذات الصلة؛ ومراقبة جودة الأغذية وسلامتها؛ والتكامل المتكافئ للمشاريع الزراعية الصغيرة النطاق ضمن النظم ذات التوجه السوقي؛

(ب) تنمية الطاقة المتجددة في المناطق الريفية المرتبطة بالأنشطة المنتجة؛ وتخفيض الخسارة بعد الحصاد، كما ذكر من قبل، وتحسين معالجة الأغذية وسلامة الأغذية باعتبارهما من المجالات الرئيسية في المناطق الريفية. وبما أن تنفيذ هذه المهام يتطلب الطاقة، فإن تنمية مصادر الطاقة المتجددة وترويج استخدامها في الأغراض المنتجة من شأنهما أيضاً أن يسهما مساهمة مهمة في معالجة الأزمة الغذائية.

٢٤- ويمكن تعزيز أنشطة اليونيدو في هذين المجالين إلى حد كبير عن طريق استخدام الأموال المتاحة من الأرصدة غير المنفقة، وبالتالي يمكن تعزيز قدرة اليونيدو على مساعدة دولها الأعضاء في استجابتها للأزمات الراهنة. وعلى الرغم من أن مجموع المبالغ المتاحة من هذا المصدر سيكفي فقط لتمويل بضعة مشاريع فردية، ولهذا لن يسفر عن أثر كبير إذا استخدم بشكل مباشر في تنفيذ المشاريع، فإنه يمكن استخدام هذه المبالغ لإنشاء صناديق مكرّسة لهذين المجالين الجديدين بالتركيز لأهمهما يحظيان بأولوية عالية. ولهذا، تقترح الأمانة استخدام الأموال المتاحة لاستهلال عملية إنشاء صناديق من هذا القبيل لهذين المجالين، استناداً إلى النجاح الكبير لنموذج وخبرة الصندوق الاستثماري لبناء القدرات التجارية.

٢٥- وأنشئ هذا الصندوق أثناء مؤتمر المالية من أجل التنمية في عام ٢٠٠٢ بهدف الاستجابة السريعة لطلبات الدول الأعضاء لتقييم احتياجاتها في مجال بناء القدرات التجارية، وتنمية مشاريع محددة في إطار هذه الاستجابة. واستخدم مبلغ مقداره مليونان من اليوروات وفترته خمس جهات مانحة، وتم إعداد مجموعة كبيرة من البرامج تلبية لطلب الدول الأعضاء، مع التركيز على أوضاع ذات آفاق تمويلية مباشرة. وحتى الآن، حُشد نحو ١٥ مليون دولار لبعض المشاريع التي أُعدت بهذه الطريقة ويجري تنفيذها حالياً. وفضلاً عن ذلك، توجد مجموعة كبيرة من المشاريع التي تم إعدادها في جميع الأقاليم، تبلغ قيمتها تقريباً ٤٠٠ مليون يورو. ويُتوقع أن تحتدب هذه المشاريع تمويلًا إضافيًا كبيراً من المفاوضات الأوروبية، والإطار المتكامل المعزز،^(٢) وجهات مانحة أخرى.

٢٦- ويُقترح تخصيص ما لا يقل عن مليون يورو^(٣) لكل من هذين المجالين، اللذين يحظيان بأولوية عالية، بهدف إنشاء صندوقين استثماريين مكرّسين. وسُيُدار الصندوقان وفقاً لنموذج الصندوق الاستثماري لبرنامج بناء القدرات التجارية، بمعايير واضحة ومحددة، وسيركّز على إعداد وتطوير برامج يمكن تمويلها. ويمكن توقُّع أن يسفر هذا عن برامج تساوي قيمتها على الأقل عشرة أمثال المبلغ المستثمر فيها، مما يوفر حافزاً قوياً. ويُضاف إلى ذلك أن هذه الأموال الأساسية يمكن أن تشكل الأساس للحصول على تبرعات إضافية من الدول الأعضاء لصالح هذين الصندوقين، مما يعززهما ويساعد على توسيع أنشطتهما السريع في هذين المجالين المتمتعين بأولوية دولية.

ألف- الصندوق الاستثماري رقم ١: زيادة الأمن الغذائي عن طريق تعزيز التجارة الزراعية والصناعة الزراعية

٢٧- لقد ارتفعت السلع عموماً، وأسعار الأغذية خصوصاً، ارتفاعاً درامياً خلال السنوات القليلة الماضية، مما فاقم مشكلة الجوع في أفقر بلدان العالم وهدد بأوضاع اقتصادية واجتماعية

(٢) الإطار المتكامل المعزز آلية تستطيع أقل البلدان نمواً أن تستخدمها للحصول على موارد المعونة لصالح التجارة من شركائها في التنمية. وهو يقوم على أساس الإطار المتكامل الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في اجتماع منظمة التجارة العالمية الرفيع المستوى بشأن مبادرات متكاملة من أجل تنمية التجارة لأقل البلدان نمواً. وشاركت في المبادرة ست مؤسسات متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية). وبدأ تنفيذ الإطار المتكامل المعزز بشكله الحالي بعد أيار/مايو ٢٠٠٧.

(٣) سيعتمد المبلغ المحدد لاستهلال هذين الصندوقين الاستثماريين على المبلغ الكامل للأرصدة غير المنفقة التي ستكون مراكمة بنهاية عام ٢٠٠٩.

خطرة للغاية. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الأغذية في الشهور الأخيرة، فإنها ما زالت عالية في أشد البلدان عرضة للخطر. ويرجح استمرار هذا الوضع في السنوات القادمة.

٢٨- تدرك اليونيدو إدراكاً تاماً مدى إلحاح الحاجة إلى تدابير متوسطة الأجل لإطعام الجياع، ولكنها تشدد على أنه رغم أن المعونة الغذائية يمكن أن تساعد الناس على إشباع الحاجات الطارئة، فإن هذه المساعدة لن تعالج المشكلة الماثلة في اختلال التوازن الخطير في الأسواق، والتحديات المتوسطة والطويلة الأجل التي تواجهها البلدان الأكثر تأثراً بالأزمة. وتتطلب الأسباب الهيكلية لعدم الأمن الغذائي استجابة على نطاق واسع بتخفيض الحواجز السوقية الداخلية والخارجية، بل - وهذا هو الأهم - بتعزيز القدرات المنتجة للبلدان المتضررة، وبالتالي زيادة إيرادات سكانها. ولهذا، من الضروري أن تتم بصورة عاجلة معالجة عدم الأمن الغذائي عن طريق حلول هيكلية. وبالنظر إلى أن نحو ٧٥ في المائة من الفقراء يعيشون في مناطق ريفية، فإن أنشطة اليونيدو الهادفة إلى حل هذه المشاكل الهيكلية يجب أن تركز بصورة خاصة على ترويج وتطوير القطاع الزراعي-الصناعي وفقاً لمبادئ النمو المستدام.

٢٩- وضمن أولويات اليونيدو المواضيعية، يوجد بين مجالات نشاطها مجالان لهما صلة وثيقة بالموضوع، ويمكن أن يقدم مساهمات مباشرة في زيادة توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها:

(أ) دعم تنمية السلسلات الغذائية القيمة، والتدخل الهادف إلى تحسين الإنتاجية والتنافس بين السلسلات المستهدفة. وينصب تركيز هذا التدخل على زيادة المعالجة المحلية للأغذية، وإضافة القيمة، وتخفيض الخسائر بعد الحصاد، وتحسين جود الأغذية وسلامتها لتلبية متطلبات السوق؛

(ب) تعزيز التكامل المتكافئ للمشاريع الزراعية الصغيرة النطاق ضمن النظم ذات التوجُّه السوقي، مع تركيز خاص على المناطق الريفية والمنتجين في الريف.

١- المشكلة

٣٠- انعدام الأمن الغذائي حالياً، واستمرار الجوع في عدة أجزاء من العالم أمر غير مقبول. هناك ما يكفي من الغذاء لكنه لا يصل إلى من هم في أشد الحاجة إليه. وفي أكثر المناطق ضعفاً، تكتسي مشكلة تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والتحدي الذي تفرضه طابعا واسعا ومعقدا. وتنطوي على مجموعة متنوعة من القضايا المتصلة بما يلي:

(أ) عدم كفاية فرص الحصول على الغذاء بسبب عدم كفاية الدخل؛

(ب) انخفاض مستويات التعليم والصحة؛

(ج) انخفاض مستويات الإنتاجية الزراعية والزراعية-الصناعية؛

(د) الشواغل البيئية (بما في ذلك الطاقة)؛

(هـ) الصراعات والكوارث المناخية؛

(و) الآثار المترتبة على التجارة الدولية والعملة.

٣١- يتسم الوضع الراهن فيما يتعلق بأنماط استهلاك الأغذية وآفاق نمو السوق داخل المناطق والبلدان بالتنوع الشديد. وفي الوقت نفسه، يؤدي التحضر إلى تحول في الأسواق المحلية للبلدان النامية، وتبرز التجارة فيما بين بلدان الجنوب كأحد المصادر الرئيسية لتوسع النظام العالمي للأغذية الزراعية. ويجري تداول منتجات غذائية و سلع زراعية أخرى تبلغ قيمتها بلايين الدولارات فيما بين البلدان النامية، وتسجل واردات أفقر البلدان النامية من المواد الغذائية زيادة كبيرة، مع ما لذلك أحيانا من آثار سلبية على الإنتاج المحلي.

٣٢- غير أن عددا قليلا فقط من البلدان النامية يسيطر على تجارة المنتجات الزراعية-الغذائية ذات القيمة المضافة. وثمة أسباب واضحة وراء نجاح هذه البلدان الذي يعتمد على ما يلي:

(أ) الطريقة التي يعتمدها المنتجون (وبخاصة صغار الملاك) في تنظيم أنفسهم، ومقدار تزودهم بأحدث المعارف والتكنولوجيات المتاحة؛

(ب) توافر السياسات اللازمة لتصحيح التشوهات أو تهيئة بيئة مؤاتية لتطوير المشاريع؛

(ج) انفتاح البلد على التجارة الدولية.

٢- مبادرة اليونيدو

٣٣- تعمل اليونيدو على تحديد الآليات من أجل نقل المعرفة اللازمة لزيادة عدد البلدان المستفيدة من التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وفي الوقت نفسه، تعزيز الأمن الغذائي داخل أفقر البلدان النامية. وبناء على تجربة البلدان الناجحة، تعتزم اليونيدو نقل المعرفة المكتسبة في مجال الأعمال الزراعية إلى بلدان أو مناطق أخرى. ويتمثل الهدف النهائي في تعزيز الأمن الغذائي المستدام، وإدخال تلك البلدان أو المناطق في شبكات التجارة العالمية بوصفها منتجة للسلع الغذائية وغيرها من السلع الزراعية-الصناعية.

٣- النواتج

٣٤- ستنشئ اليونيدو حافظة مشاريع وبرامج في بلدان مختارة لتعزيز إنتاج الأغذية والمنتجات الغذائية ذات القيمة المضافة.

٤- الأنشطة

٣٥- سوف تستخدم اليونيدو الموارد المتاحة في الصندوق الاستثماري المقترح لإجراء تقييمات من شأنها أن تؤدي إلى عمليات على جبهتين:

(أ) إنشاء بيئة تمكينية مؤاتية لتنمية الأعمال الزراعية؛

(ب) إنشاء مؤسسات محلية منافسة، مع التركيز بصورة خاصة على إرساء التدابير اللازمة للقضاء على القيود التي تعيق الإنتاج؛ وتنظيم المنتجين (صغار الملاك) ونقل المعرفة اللازمة (بما في ذلك التكنولوجيات) لتطويرها وإدخال المنتجين والمؤسسات المحلية في سلسلات القيمة الدولية.

٣٦- سوف تُستخدم هذه التقييمات لوضع مشاريع تقوم اليونيدو نفسها بتنفيذها، وإقامة روابط مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية لغرض تنفيذ استثمارات واسعة النطاق في التدابير الهيكلية المطلوبة لتعزيز الأمن الغذائي.

٣٧- سوف يركز الصندوق الاستثماري على ثلاث فئات محددة من الأنشطة:

(أ) التحليلات والاستشارات التقنية والاقتصادية التي تركز على إمكانات التوسع في سلسلات القيمة الغذائية؛

(ب) الأنشطة التحضيرية وأنشطة وضع البرامج؛

(ج) الأنشطة المشتركة مع المؤسسات المالية لتحديد الاحتياجات التقنية للاستثمار في تدابير لتهيئة بيئة مؤاتية لتنمية الأعمال الزراعية، وإقامة منشآت محلية منافسة.

٥- الحصيلة المتوقعة

٣٨- يُتوقع أن تؤدي هذه الأنشطة إلى زيادة في مستوى الأمن الغذائي في البلدان النامية؛ وزيادة في قدرة هذه البلدان على تحمل عدم الاستقرار في سوق الغذاء وارتفاع الأسعار؛ وتزايد اندماج هذه البلدان في النظام التجاري العالمي للمنتجات الزراعية-الصناعية.

باء- الصندوق الاستئماني رقم ٢: الطاقة المتجددة في الأنشطة المنتجة

٣٩- وحسبما أُنفق عليه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٤) لعام ٢٠٠٢، فإن خدمات الطاقة المستدامة ضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على السواء، كما إن زيادة وتوسيع فرص الحصول على الطاقة بشكل كبير أمر حاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٤٠- ولا يزال حوالي ٢,٥ بليون شخص في العالم يعتمدون على وقود الكتلة الحيوية التقليدية، ونحو ١,٦ بليون لا يحصلون على خدمات الطاقة الحديثة. وتمثل القضية الفعلية في توفير حلول وخيارات الطاقة البديلة التي من شأنها أن تعالج قضايا إمكانية الحصول على هذه الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، وفي الوقت نفسه تعزيز أمن الطاقة من خلال استخدام الموارد المحلية على نحو مستدام.

٤١- وضمن أولويات اليونسكو المواضيعية الثلاث، يكتسي تعزيز الطاقة المتجددة للاستخدامات المنتجة أهمية خاصة لأنه يسهم إسهاما مباشرا في التصدي للتحديات الواردة في جدول أعمال الحصول على الطاقة و جدول أعمال تغير المناخ، وفي الوقت نفسه يسهل فرص توليد الدخل للمجتمعات المحلية وللصناعات على المستوى المحلي.

٤٢- وفي حين أن الجهود السابقة لزيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة من خلال استخدام الطاقة المتجددة، تميل إلى التركيز على الطاقة لتلبية الاحتياجات الأساسية، توجد الآن دلائل قوية من وحي التجربة تبين أن هناك المزيد من النجاح في المبادرات التي تستهدف استخدام مصادر الطاقة المتجددة لتعزيز القدرات المنتجة، ولا سيما تلك التي تركز على فرص توليد الدخل وخلق فرص عمل على المستوى المحلي. ونظرا لأن الزراعة هي الركيزة الاقتصادية لمعظم البلدان النامية، لا يؤدي تعزيز تزويد المصانع الزراعية ومصانع تجهيز الأغذية إلى زيادة الإنتاجية فحسب، بل ويساعد أيضا في تحقيق الأهداف المزدوجة لأمن الطاقة والتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي. علاوة على ذلك، يمكن لتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة في ظل هذه الظروف، أن يوفر مجموعة متنوعة من الفوائد الأخرى، في مجالات عدة منها مجالي أمن الطاقة والمناخ.

(4) وافق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ على جدول أعمال شامل بشأن الطاقة من أجل التنمية المستدامة. ووافقت الحكومات، مستنيرة بالأهداف الشاملة للتنمية المستدامة والحد من الفقر، على تحسين فرص الوصول إلى "خدمات وموارد للطاقة يمكن التحويل عليها، وتكون في المتناول وتتوافر فيها مقومات البقاء اقتصاديا، وتكون مقبولة اجتماعيا، وسليمة بيئيا"، لزيادة استخدام الطاقات المتجددة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وتوفير وقود سائل وغازي أنظف.

١ - المشكلة

٤٣ - رغم أن استعمال الطاقة المتجددة في الاستخدامات المنتجة قد يعود بمنافع متعددة على المجتمعات المحلية والمصانع في البلدان النامية، فإنه مقيّد بعدد من العقبات. وتشمل هذه العقبات عدم كفاية المعلومات والتكنولوجيا والقدرات والتمويل. وأدت النهج القائمة على العرض ونهج الدفعة التكنولوجية التي أثبتت في الماضي، بصورة خاصة، إلى إضعاف استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة للاستخدامات المنتجة، مع تراجع أو انعدام الإمساك بزمم الأمور على مستوى المجتمع المحلي. وعلى المستوى العام، هناك نقص في الحوافز السياساتية الرامية إلى زيادة استخدام نظم الطاقة المتجددة. وعلى عكس الاعتقاد السائد، لا تزال نظم توليد الطاقة بالوقود الأحفوري تستفيد من الدعم المباشر أو غير المباشر في معظم البلدان النامية، مما يجعل نظم الطاقة المتجددة غير تنافسية في مجال توليد الكهرباء أو في التطبيقات الصناعية.

٤٤ - ورغم أن النظم الأولى للطاقة المتجددة واجهت تحديات كبيرة تتعلق بأداء هذه التكنولوجيات، سُجل تقدم تكنولوجي ملحوظ على مدى العقدين الماضيين جعل تكنولوجيات الطاقة المتجددة عالية الكفاءة وبممكن الاعتماد عليها. علاوة على ذلك، فإن أسعار النفط المتقلبة جعلت أكثر نظم الطاقة المتجددة مجدية تجارياً، خاصة في المناطق النائية. ومع ذلك، فإن جعل هذه التكنولوجيات متاحة وتسهيل الحصول عليها على الصعيد المحلي وبأسعار مناسبة، تحتاج معظم البلدان النامية إلى المساعدة في تطوير قدراتها المحلية من حيث الموارد البشرية والتصنيع والصيانة والعمليات. كما أن أوجه القصور في المؤسسات التقنية المكتملة والتي تُعنى باختبار وتشغيل وصيانة هذه التكنولوجيات وتشغيلها وصيانتها تمنع النشر الواسع النطاق لنظم الطاقة المتجددة. ولن يخلق الربط بين نظم الطاقة المتجددة هذه والاستخدامات المنتجة المزيد من فرص العمل للسكان المحليين فحسب، بل وسيضمن أيضاً صلاحيتها التجارية واستدامتها على المدى الطويل.

٤٥ - ويعود السبب في عدم كفاية المهارات التقنية على المستوى المحلي إلى سوء صيانة النظم المستوردة بينما يشكل عدم وجود مرافق كافية لخدمات ما بعد البيع، فيما يتعلق بتكنولوجيات الطاقة المتجددة، عائقاً إضافياً أمام انتشارها. وبالتالي، هناك حاجة للخبرات التقنية وخبرات تنظيم المشاريع العالية والمتوسطة لحفز أسواق الطاقة المتجددة. ويعتمد النجاح التجاري الآمن والمستدام للطاقة المتجددة على تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية وكذلك القدرات في الأعمال التجارية والأسواق مع أهداف محددة للتمويل.

٤٦- ورغم أن أسواق الطاقة المتجددة تنمو في جميع أنحاء العالم^(٥)، يظل دور القطاع الخاص صغيرا في كثير من البلدان النامية (ولا سيما في أقل البلدان نموا). والجزء الأكبر من تمويل القطاع الخاص هو تمويل غير محلي، ومعظمه بتوجيه من المؤسسات المالية الدولية وبضمانة الحكومات المستفيدة. ولذلك فإن ثمة أهمية حاسمة لأن تُستخدم أفضل الممارسات العالمية في مجال حشد استثمارات القطاع الخاص في نظم الطاقة المتجددة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص المحلي بغية زيادة الاستثمارات في نظم الطاقة المتجددة للاستخدامات المنتجة.

٢- مبادرة اليونيدو

٤٧- سوف تعمل اليونيدو على زيادة فرص الحصول على إمدادات الطاقة الحديثة، حيثما أمكن استخدام هذه الطاقة في دعم تنمية الأنشطة المنتجة في المناطق الريفية في البلدان النامية. وسوف تعتمد اليونيدو، في القيام بذلك، على تجربتها في الترويج للشبكات المصغرة التي تقوم على نظم الطاقة المتجددة في الأنشطة المدرة للدخل في هذه المناطق.

٤٨- ويتمثل أحد الأهداف الأساسية في تعزيز تكنولوجيات الطاقة المتجددة في التطبيقات الصناعية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التحويلية، والتي تعتمد في الغالب على وقود النفط أو الفحم وخشب الوقود. ومع ارتفاع تكلفة الوقود الأحفوري، بات من الحتمي أن تنظر هذه المنشآت في مصادر بديلة للطاقة يمكن أن تلي احتياجاتها بطريقة فعالة وناجعة من حيث التكلفة. وسوف تساعد اليونيدو على القيام بذلك من أجل تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية.

٤٩- واكتسبت اليونيدو خبرة كبيرة في مجال الطاقة المائية الصغيرة، والكتلة الحيوية، وتكنولوجيات طاقة الرياح والطاقة الشمسية، من خلال حملة أمور بينها إنشاء مراكز تكنولوجيا مخصصة لبعض هذه التكنولوجيات، ومن خلال تنفيذها للبرامج القائمة على هذه التكنولوجيات في أفريقيا مع مرفق البيئة العالمية وشركاء آخرين. وبذلك تكون المنظمة في وضع جيد لتنفيذ مشاريع مماثلة في الأماكن الريفية النائية في البلدان النامية باستخدام هذه

(5) وفقا لآخر تقرير شبكة سياسات الطاقة المتجددة، وصلت الاستثمارات في الطاقة المتجددة إلى ١٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، وارتفع حجم القدرة المجهزة من الطاقة المتجددة إلى ٢٨٠ غيغاواط. ولا يشمل ذلك أكثر من ٦٠٠ غيغاواط من القدرة المائية الكبيرة. غير أن هذه الاستثمارات والقدرات المعززة معظمها يقع في البلدان المتقدمة وبعضها في عدد قليل من البلدان النامية الكبيرة، مثل الهند والصين والبرازيل. بينما لا تصل استثمارات الطاقة المتجددة إلى بليون دولار سنويا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تسجل مؤشرا منخفضا جدا فيما يتعلق بالوصول إلى هذه الطاقة في المناطق الريفية.

التكنولوجيات بهدف توفير حلول مستدامة ومجدية تجارياً لتوليد الطاقة، وللتطبيقات الصناعية على أساس لا مركزي.

٣- النواتج

٥٠- سوف تضع اليونيدو حافظة مشاريع وبرامج في بلدان مختارة لتروج للطاقة المتجددة في الاستخدامات المنتجة والتطبيقات الصناعية، وتلبي في الوقت ذاته الأهداف المزدوجة لأمن الطاقة والمناخ.

٤- الأنشطة

٥١- يمكن تلخيص أنشطة اليونيدو على النحو التالي:

(أ) رسم خرائط الموارد المحتملة، وتقييم الاحتياجات من خلال الدراسات التشخيصية ووضع البرامج والمشاريع لتشجيع تطبيق تكنولوجيات الطاقة المتجددة التي أثبتت فعاليتها ونجاحتها من حيث التكلفة بغية تحسين فرص الحصول على الطاقة في المناطق الريفية، وربطها بالفرص المنتجة الملموسة؛

(ب) وضع وتنفيذ تدابير بناء القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء لزيادة اعتماد الطاقة المتجددة في كهربة الأرياف؛

(ج) تنفيذ برامج لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، والصناعات الزراعية بشكل خاص، لتلبية احتياجاتها من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما في مجال الطاقة المستمدة من النفايات المتولدة في هذه الصناعات، والمساعدة في تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري؛

(د) تقديم المساعدة في توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة من خلال تشجيع التصنيع المحلي لمعدات الطاقة المتجددة؛

(هـ) تقديم المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية إلى البلدان في الوصول إلى الصناديق البيئية الدولية، مثل مرفق البيئة العالمية وآلية التنمية النظيفة.

٥٢- وسوف تُستخدم موارد الصندوق الاستئماني في ثلاث فئات محددة من الأنشطة:

(أ) الأنشطة التحضيرية وأنشطة وضع البرامج؛

(ب) التحليل التقني والاقتصادي وتقديم المشورة المتعلقة بقضايا الطاقة المتجددة؛

(ج) الأنشطة المشتركة مع ممثلي المؤسسات والوكالات الشريكة لتحديد المتطلبات التقنية لاعتماد نهج برنامجي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لزيادة تطوير الطاقة المتجددة؛ وإثبات الجدوى التقنية-الاقتصادية للطاقة المتجددة على أساس الشبكات المصغرة والنظم القائمة بذاتها للاستخدامات المنتجة عن طريق ربطها مع الصناعات الزراعية والصناعات الغذائية، وتوثيق أفضل الممارسات ونشرها.

٥- الحصيلة المتوقعة

٥٣- يُتوقع أن تؤدي هذه الأنشطة إلى اعتماد تطبيقات الطاقة المتجددة في البلدان والمناطق النامية، واستخدام هذه الطاقة للأنشطة المنتجة لتعزيز سرعة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية-الاجتماعية فضلا عن أهداف الاستدامة البيئية وتغير المناخ.

جيم- الجوانب الإدارية والمالية للصندوقين الاستثماريين

٥٤- سوف تنشئ اليونيدو الصندوقين الاستثماريين في إطار نظامها المالي والقواعد السارية لتحصيل وإدارة الصندوقين المشار إليهما أعلاه، بما فيها الفوائد المتراكمة. وسوف تدير اليونيدو الصندوقين الاستثماريين والأنشطة الممولة منهما وفقا للنظام المالي والقواعد والتوجيهات والتعليمات الإدارية المنطبقة.

٥٥- وسوف يُعبر عن جميع الحسابات والبيانات المالية بدولارات الولايات المتحدة أو باليورو ولن تكون هناك محاسبة أو إبلاغ بالعملة الأخرى. ولغرض تسجيل إيصالات و/أو مدفوعات، سوف تُحوّل جميع المعاملات إلى دولارات الولايات المتحدة أو اليورو بأسعار الصرف الرسمية للأمم المتحدة والمنطقة في تاريخ الاستلام و/أو الدفع.

٥٦- وسوف تستخدم اليونيدو الصندوقين الاستثماريين لغرض الوفاء بالتكاليف الفعلية للأنشطة المذكورة أعلاه، وتمويل خدمات دعم البرامج التي تقدمها اليونيدو في تنفيذ المشاريع التي وضعت من خلال هذه الأنشطة.

٥٧- وسوف يخضع الصندوقان الاستثماريان حصرا لإجراءات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية المنصوص عليها في النظام المالي والقواعد والتوجيهات والتعليمات الإدارية لليونيدو.

٥٨- وعلى غرار نموذج الصندوق الاستثماري لبناء القدرات التجارية، سوف تدير لجنة الموافقة على البرامج والمشاريع الصندوقين الاستثماريين في إطار الاختصاصات والمعايير المحددة

لكل منهما. وسوف تُعدّ تقارير مرحلية منتظمة تبين استخدام الأموال، فضلا عن النتائج من حيث المشاريع والبرامج التي تم تطويرها وتمويلها. وسوف تُستخدم التبرعات الأخرى إلى الصندوقين الاستثماريين في إطار المعايير نفسها بوصفها مشاركة في التمويل أو تمويلًا كاملاً للبرامج التي وُضعت بفضل المخصصات الأولية.

رابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٥٩- لعلّ المجلس يوّد أن يوصي المؤتمر العام بأن يعلّق العمل بالفقرتين (ب) و(ج) من البند ٤-٢ من النظام المالي للسماح لليونيدو باستبقاء أرصدة الاعتمادات المشار إليها في الفقرة (د) من الاستنتاج ٣/٢٠٠٩ الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، وكذلك أي مبالغ إضافية يتم جمعها خلال عام ٢٠٠٩، للأغراض المبينة في هذه الوثيقة.

المرفق الأول

النظم/المنصات الراهنة لتكنولوجيا المعلومات، تحليل الفجوات والحالة المنشودة

- ١ - تعتمد نظم ومنصات اليونيدو الحالية لتكنولوجيا المعلومات في الغالب على نظام Agresso، وعلى الحاسوب المركزي وعلى قاعدة المعلومات InfoBase. ويُستخدم النظام Agresso (نظام مراقبة الأداء المالي) في تقديم الدعم للدورة المالية المتعلقة بالميزانية والاستلام والصرف والمحاسبة والإبلاغ. ويدعم الحاسوب المركزي بشكل رئيسي إدارة الموارد البشرية وعمليات ونظم جدول الرواتب. وقاعدة المعلومات هي منصة للتطبيقات المخصصة مثل الإبلاغ عن تخزين البيانات، وإدارة المشاريع الرئيسية، وإجراءات السفر، والإبلاغ عن وقت العمل والإجازات ونظم التوظيف.
- ٢ - ويتمثل أثر هذه النظم الجزأة في أن المستخدمين مضطرون للتعامل مع وصلات بينية وعمليات مختلفة من الناحية المفاهيمية لاستكمال مهام بسيطة مثل تقديم طلب للحصول على إذن سفر، أو تجهيز طلبات التوظيف للاستشاريين.
- ٣ - والحالة المنشودة هي نقل معظم هذه النظم إلى نظام تجاري متكامل تماما لتخطيط موارد المؤسسة يضمن الحصول على جميع المعلومات من المصدر ورصدها والإبلاغ عنها بصورة متسقة. ويشمل نظام تخطيط موارد المؤسسة الموافقات الإلكترونية والدخول الشبكي لموظفي المقر والعمليات الميدانية على السواء مع ضمان الدخول والحصول على معلومات محدثة بصورة آنية.
- ٤ - ويعرض الجدول أدناه جميع التطبيقات على النظم والمنصات الرئيسية الثلاث ويظهر الحالة الراهنة، وتحليلاً للفجوات، والحالة المنشودة مع تخطيط متكامل تماما لموارد المؤسسات. ويدل على ذلك كل مجال من المجالات الوظيفية المحددة للتحسين.
- ٥ - وسيتناول الحل العوامل الخارجية المؤثرة الموثقة في مبادرات التغيير الحالية مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والمعايير الائتمانية لمرفق البيئة العالمية، واللامركزية، وإطار الرقابة الداخلية (بما في ذلك مراجعو الحسابات الخارجيون وخدمات المراقبة الداخلية).

الحالة المنشودة بتخطيط موارد المؤسسة	تحليل الفجوات	المنصات والنظم الراهنة	
نظام مراقبة الأداء المالي (Agresso)			
		إدارة المشاريع:	١
<ul style="list-style-type: none"> الاستناد إلى مبادئ الإدارة القائمة على النتائج؛ التبليغ والرصد بشكل تام للجهات المانحة؛ دعم دورة برامج ومشاريع التعاون التقني. 	<ul style="list-style-type: none"> توفير التقارير الأساسية بشأن المشاريع؛ عدم دعم مبادئ الإدارة القائمة على النتائج؛ عدم تلبية المتطلبات المعقدة لمرق البيئة العالمية والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأخرى فيما يخص التبليغ. 	<ul style="list-style-type: none"> اجتذاب الانتباه للمعلومات المالية الأساسية للمشاريع. 	
		المالية:	٢
<ul style="list-style-type: none"> وجود نظام ممثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومتطلبات مرفق البيئة العالمية، يشمل جميع المتطلبات المعقدة؛ توفير تقارير وبيانات وكشوف مالية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ضمان التكامل بين إدارة الموجودات وسجلات الاشتراء والسجلات المالية؛ الاتساق مع المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى مواءمة ممارسات الأعمال. 	<ul style="list-style-type: none"> عدم توفير دعم كامل للتغييرات البعيدة المدى التي يقتضيها اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ عدم تكامل الموجودات الثابتة مع الاشتراء والمالية؛ فرص قليلة إلى أدنى حد بشأن إمكانية الوصول للمكاتب الميدانية؛ عدم وجود مدخل شبكي في الويب؛ عدم وجود إمكانية لإصدار موافقات إلكترونية أو إنسياب عمل إلكتروني. 	<ul style="list-style-type: none"> الدفتر العام والمحاسبية؛ الميزنة؛ المدفوعات؛ الأموال المستحقة الاسترداد؛ الموجودات الثابتة. 	
		الاشتراء:	٣
<ul style="list-style-type: none"> توفير الدعم والتكامل بشكل تام لسلسلة الإمدادات بكاملها، ابتداء بالتخطيط وانتهاء بالمدفوعات؛ دعم الاشتراء اللامركزي عن طريق الاشتراء الإلكتروني؛ تحقيق إنسياب العمل الإلكتروني والموافقات الإلكترونية بضوابط رقابية. 	<ul style="list-style-type: none"> عدم توفير معلومات بخلاف المعلومات المتعلقة بالالتزامات الأساسية بخصوص الاشتراء والخبراء والسفر البنود المتنوعة؛ عدم وجود نظام لإدارة الاشتراء والعقود؛ قصور نظام تخطيط الاشتراء؛ عدم دعم الاشتراء اللامركزي؛ عدم وجود تكامل مع النظم الأخرى في الأمم المتحدة. 	<ul style="list-style-type: none"> العمليات الشرائية والالتزامات. 	

الحالة المنشودة بتخطيط موارد المؤسسة	تحليل الفجوات	المنصات والنظم الراهنة	
الحاسوب المركزي			
		إدارة الموارد البشرية:	٤
<ul style="list-style-type: none"> تكامل نظام إدارة الموارد البشرية التام داخل نظام واحد لتخطيط موارد المؤسسة؛ وجود قاعدة بيانات واحدة لجميع الموظفين والاستشاريين؛ تطبيق أفضل الممارسات؛ امتثال إجراءات إدارة الموارد البشرية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. 	<ul style="list-style-type: none"> عدم التكامل ضمن نظام Agresso؛ إزدواجية إدخال بيانات الاستشاريين؛ وجود إجراءات عتيقة لإدارة الأعمال؛ عدم إتاحة الخدمات للمستعملين النهائيين في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية؛ عدم امتثال إدارة الاستحقاقات للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. 	<ul style="list-style-type: none"> إجراءات شؤون الموظفين؛ تقارير الاستشاريين والخبراء؛ إدارة المعاشات التقاعدية؛ العمليات الخاصة بجدول رواتب الموظفين والخبراء. 	دعم:
		الاشتراء:	٥
<ul style="list-style-type: none"> التكامل مع إدارة الاشتراء والموجودات؛ امتثال نظام حصر المخزونات للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. 	<ul style="list-style-type: none"> عدم التكامل في نظام Agresso؛ عدم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. 	<ul style="list-style-type: none"> نظام تجهيزات خدمات إدارة المباني. 	دعم:
قاعدة المعلومات			
		إدارة المشاريع:	٦
<ul style="list-style-type: none"> إمكانية الاستعاضة عن قاعدة المعلومات المتاحة على الشبكة بأداة تبليغ متعلقة بتخطيط موارد المؤسسة ومباشرة على الشبكة أيضا مع توفير المعلومات من المصدر ذاته؛ إدراج مبادئ الإدارة القائمة على النتائج ومنهجية مستندة إلى الأخذ بالقيم القياسية المتوسطة؛ التكامل مع المالية والاشتراء وإدارة الموارد البشرية؛ دعم مبادئ إدارة المعارف. 	<ul style="list-style-type: none"> عدم وجود تكامل حقيقي مع نظام Agresso؛ توفير نظام أساسي لإدارة المشاريع؛ عدم دعم دورة برامج ومشاريع التعاون التقني دعما كاملا. 	<ul style="list-style-type: none"> تقارير مخازن البيانات؛ تقارير مشاريع التعاون التقني الأساسية؛ تخطيط الاشتراء للتعاون التقني؛ إدارة الوثائق؛ إدارة المشاريع في جميع مراحلها. 	دعم:
		إدارة الموارد البشرية:	٧
<ul style="list-style-type: none"> تكامل إجراءات إدارة الموارد البشرية التام ضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة؛ 	<ul style="list-style-type: none"> عدم وجود تكامل حقيقي مع الحاسوب الإطارى ونظام Agresso؛ إزدواجية إدخال البيانات. 	<ul style="list-style-type: none"> النظام الإلكتروني المباشر على الشبكة للتعين والإعلان 	دعم:

الحالة المنشودة بتخطيط موارد المؤسسة	تحليل الفجوات	المنصات والنظم الراهنة	
<ul style="list-style-type: none"> ● تطبيق أفضل الممارسات باعتبارها نمطية، مثلا التعلم وتقييم الأداء والتعيين؛ ● إعداد التقارير من مصدر بيانات واحد. 		<p>عن الوظائف الشاغرة وتقديم الطلبات؛</p> <ul style="list-style-type: none"> ● إعداد قائمة استشاريين وخبراء، وتقدير التكاليف؛ ● تسجيل وقت العمل والإجازات؛ ● نظام التعلم؛ ● جدول التوظيف؛ ● إعداد تقارير شؤون الموظفين. 	
<ul style="list-style-type: none"> ● التكامل التام مع اللوازم اللوجستية والمالية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود نظام تم إعداده داخليا؛ ● عدم وجود تكامل حقيقي مع نظام Agresso؛ ● إزدواجية المدخلات. 	<p>نظام السفر:</p> <p>دعم:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● استهلال إجراءات السفر والإذن به. 	٨
<ul style="list-style-type: none"> ● وجود نميطة خاصة بإدارة العلاقة بالزبائن؛ ● وجود إجراءات لإقرار إيراد المساهمات والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدم التكامل بشكل تام مع نظام Agresso؛ 	<p>المالية:</p> <p>دعم:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الاشتراكات المقررة؛ ● إدارة ما يتعلق بالجهات المانحة. 	٩
نظم مستقلة أخرى			
<ul style="list-style-type: none"> ● وجود تكامل ضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة للتبليغ. 	<ul style="list-style-type: none"> ● نظام مستقل وعتيق للتبليغ. 	<p>إدارة المشاريع:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● وجود نظم للتقارير، مثلا من أجل بروتوكول مونتريال، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي. 	١٠
<ul style="list-style-type: none"> ● التكامل التام لإجراءات ونظام إدارة الموارد البشرية ضمن تخطيط موارد المؤسسة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● نظام مستقل وعتيق للتبليغ. 	<p>إدارة الموارد البشرية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قاعدة بيانات مفارقات التقارير الخاصة بإحصاءات شؤون الموظفين. 	١١
<ul style="list-style-type: none"> ● التكامل التام المباشر على الشبكة مع تخطيط موارد المؤسسة في المقر الرئيسي لجميع المجالات الوظيفية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدم التكامل مع نظم المقر الرئيسي. 	<p>مكاتب المشاريع الميدانية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● نظم مستقلة للاشتراء والمحاسبة وإدارة المشاريع من أجل المكاتب المختلفة. 	١٢

المرفق الثاني

البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

تدار نظم تكنولوجيا المعلومات في اليونيدو استناداً إلى بنية أساسية متباينة الخواص ومعقدة. ويبرز الجدول التالي البنية الأساسية الراهنة وحدودها ومخاطرها، كما يبرز الحالة المنشودة.

الحالة المنشودة	الحدود والمخاطر	البنية الأساسية الراهنة
<ul style="list-style-type: none"> • يجب الاستعاضة عن جميع تطبيقات الحاسوب الإطاري بمنصة أخرى مختلفة بنهاية عام ٢٠١١؛ • تصبح هذه المنصة جزءاً لا يُجزأ من محيط اليونيدو فيما يخص الزبون/مقدم الخدمات، حيث تُستخدم أحدث قاعدة بيانات وأدوات إدارية تحليلية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تكفل الوكالة توفير الخدمات حتى نهاية عام ٢٠١١؛ • تقاعد الأشخاص الذين أنشأوا نظام قاعدة بيانات الحاسوب الإطاري، فأصبح هناك نقص في الخبرة؛ • لم تصمم تطبيقات الحاسوب الإطاري بحيث يمكن تشغيلها في المكاتب الميدانية؛ • يوجد تكامل محدود جداً بالنسبة للمنصات الأخرى. 	<p>عمليات الحاسوب الإطاري:</p> <p>تدار الأجزاء المهمة من إدارة الموارد البشرية، ونظام جدول الرواتب وبعض التطبيقات الأخرى على أساس خادوم الحاسوب الإطاري الذي تقوم بتشغيله الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة).</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تمثل التوصيلات الساتلية خياراً في المناطق التي لا تزال فيها التوصيلية ضعيفة؛ • سيوفر نظام تخطيط موارد المؤسسة إمكانية الوصول عن طريق الويب. 	<ul style="list-style-type: none"> • التوصيلية بطيئة ولا يُعوّل عليها؛ • الخيارات محدودة في بعض الأماكن بحكم سيطرة المنظمة المضيفة على توصيلية الإنترنت. 	<p>توصيلية المكاتب الميدانية:</p> <p>توجد لدى معظم المكاتب الميدانية أجهزة لتوصيل شبكتها المحلية بمقر اليونيدو الرئيسي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • سيضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة أن تكون جميع التطبيقات مستندة إلى برنامج متكامل تماماً بخصوص الزبون/مقدم الخدمات، يتمتع بقدرة أكبر على المعالجة والتخزين؛ • ستكون النظم والمنصات متاحة في الوقت الحقيقي لعمليات المقر الرئيسي والعمليات الميدانية. 	<ul style="list-style-type: none"> • كان لا بد من إجراء تحسين نظام Agresso على أساس الصيغة الجديدة، بعد عمله المستمر بالصيغة القديمة طوال خمس سنوات، وذلك من أجل استمرار العمليات العادية وضمان دعم البائعين؛ • كان من الضروري ترقية برمجيات إدارة قاعدة البيانات لضمان دعم البائعين؛ • توجد حاجة إلى استبدال الأجهزة لقاعدة البيانات والتطبيقات والويب لضمان عمليات سليمة. 	<p>محيط الزبون/مقدم الخدمات:</p> <p>نظام Agresso هو النظام الرئيسي الذي يُدار على محيط الزبون/مقدم الخدمات.</p>

الحالة المنشودة	الحدود والمخاطر	البنية الأساسية الراهنة
<ul style="list-style-type: none"> • مواءمة وتكامل جميع تطبيقات الويب ومنصات قاعدة البيانات ضمن نظام تخطيط موارد المؤسسة؛ • عدم إزدواجية إدخال البيانات، ووجود مصدر واحد للمعلومات. 	<ul style="list-style-type: none"> • تجاوز عمر مخازن بيانات قاعدة المعلومات الحرجة وحواديم التطبيقات خمس سنوات، مما يعني أنها بلغت نهاية عمرها الافتراضي، ولم تعد تحظى بدعم بائعي البرمجيات. 	<p>تطبيقات الويب (قاعدة المعلومات) تقوم اليونيدو بتشغيل معظم التطبيقات، التي أعدها داخليا، عبر توصيلة عن طريق الويب.</p>